شريعـــــة حمـــــــورابـــي.

نظـــرا للأهمية التي كانت ولازالـــت لشريعة حمورابي، ولأنـــها كانت مـــرآة عكست لنا مظـــاهر متعـــددة لمختلف جوانب الحياة في حضارة بلاد ما بين النهرين، ولأنه في زمن هذا الملك بلغت الحضارة أوجها إن من حيث الاستقرار السياسي و الاجتماعي أو التطور الاقتصادي و الزراعي.لذلك نرى جهود الباحثين قد انصبت عليها بالدراسة و البحث و التحليل فلا تذكر حضارة مابين الرافدين إلا و جاء معها ذكر حمورابي و مجموعته القانونية.

المطلب الأول: لمحة تاريخية.

وفيه نتناول تعريفها ومضمونها و مميزاتها.

1. **التعريف بها:**

يرجع اكتشافها عام 1902م على يد بعثة فرنسية في مدينة سوس الإيرانية، و قد وجد القانون منقوشا على لوح مـــن ديوريت ، وهو عبارة عن حجر حبيبي مبلور أسود يأخذ شكل أسطوانة، يبلغ ارتفاعها 2,25م ،و دائرة قاعدتها متـــرين و تغطي كامل النصب رموز مسمارية صيغت على شكـــل عمد حفظت فيه 282 مـــادة ،ويرجـــح أن مـــوادها زادت عـــن 300 مادة. طال التخريب أحد أجزاء المسلة جعل من الصعب التعرف على المواد التي أزيلت، و قد كـــان وراء ذلك الملك العيلامي الذي غزا بابل حوالي (1171ق م)،إذ محا بعض من نصوصها ليسجل انتصاراته، لكنه تراجع بعد ذلك خشية اللعنات التي احتوتها خاتمة الشريعة والتي وجهت لكل من يتعمد محوها. و تم التعرف على المواد الناقصة من خلال استخدام مسلات أخرى نقشت عليها شريعة حمورابي، عثر عليها مؤخرا في جبال طوروس،إذ يعتقد أن حمورابي يكون قد أصدر أكثر من نسخة[1].

وقد جمع حمورابي قوانينه من مصادر رافدية مختلفة وقديمة كانت مدونة على ألواح من الطين المفخور (منها شريعة ارنومو و شريعة لبت عشتار) ، جمعها بعناية ودقة ونسقها وأضاف إليها الشيء الكثير انسجاما مع ظروف و طبيعة عصره، وحمل الناس على إتباعها والعمل بموجب موادها .

2. **مضمونها:** قسم الباحثون شريعة حمورابي إلى مواد قانـــونية حسب التقسيم الحديث وذلك لسهولة التعـــرف عـــلى هذه المواد و تتضمن ثلاثة أقسام :

---

[1] عباس العبودي،شريعة حمورابي . ص19

- **المقدمة** :و فيها نص حمورابي على الأسبـــاب التي دفعته إلى إصدار شريعته و قد صيغت بأسلوب شعـــري و بطابع ديني.
- **المتن** : و يتكون من 288 مادة و المرجح أنها 300 ،و لم تكن على الترقيم الحديث بل تبدأ بأداة الشرط "إذا" للدلالة على بدأ المادة القانونية ثم يأتي الحكم،مع العلم أنه لم يعرف التقسيم الحديث في التشريعات السابقة بما فيها شريعة حمورابي، وقد اجتهد الباحثون في وضع تقسيمات لها بحسب المواضيع التي عالجتها، و التقسيم الصحيح [2] هو تقسيمها حسب فروع نظم القانون و هي نظم القانون الخاص و نظم القانون العام.
- و أخيرا **الخاتمة** :أنهى مواده القانونية بخاتمة طلب فيها تنفيذ قوانينه وأن يحافظ عليها ثم يستنزل لعنات الآلهة على كل من لا يحترم أحكامها .

3. ــ **مميزاتـــها**: وقد تميزت شريعة حمورابي بالخصائص التالية :

أولا_ جاءت مواده مفصلة لكثير من المسائل وهو تفصيل حال دون إحاطة القانون بكل مظاهر الحياة القانونية،غير أن بعض الباحثين يرى أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أن حمورابي في تقنينه لم يكن يهدف إلى أن تحل شريعته محـــل الأعراف،لأنـــه لا يخفى ما كان للعرف من أهمـــية في تنظـــيم الحياة في تلك العصور،فقد كان يعتمد عليه في حســـم المنازعات، وقد تأثرت شريعة حمورابي بها مما جعله يتـــرك لها _أي الأعراف_ تنظيم كثير من أمورالبيع و الشراء و الإيجار[3].

ثانيا_ اتسمت مواده بالمظهر الافتراضي فنجد المادة القانونية تبدأ ب:"إذا " وتتبعها ب:"...فإن.."، ولم تكن معروضة حسب التسلسل الذي تعرفه التشريعات الحديثة .

ثالثا _ أن شريعة حمورابي كانت عامل توحيد، فقد جمع حمورابي بين مجمـــوعتين من الشعـــوب الاكديين الساميين و السومريين تحت حكم سلطـــة واحدة، واسترشد بتقـــاليد هذين الشعبين وساهم بالتـــالي في توحيدهما على الصعيد السياسي و القانوني.

رابعا _ لشريعة حمورابي صبغة مركبة من ناحيتين :

---

[2]. المرجع نفسه ص22

[3]المرجع نفسه . ص25

أ ــ أن المصـــدر القانوني لأحكامه في غاية التنوع فبعض هذه الأحكام عرفية قديمة،و بعضها الأخر أحكام قضائية، بالإضافة إلى قواعد مصدرها تشريعـــات جديدة تتوافق والمراحل التي مرت بهـــا مدينة بابل؛ وإن غـــلب عليها جانب الأحكام القضائية، مما حدا بالبعض إلى القول بأنها تردد لأحكام قضائية لا غير.

ب ــ على الرغم من أن المقدمة اتسمـــت بالطابع الديني فقد جاء فيها إشادة بالآلهة،إلا أنها لم تكن شريعة دينية بل كانت قانونا مدنيا، وما تلك العبارات التي حوتها إلا صيغة كانت معروفة في تلك العصـــور، أوردها حمورابي ليضفي عليها صفة التقديس؛ وما يؤكد ذلك أن حمورابي ذكـــر في خاتمة الشريعة أنه هو المشرع و ليس هناك أحد غيره من خلال العبارات التالية :"أصدرت، و أحكام العدل التي أصدرها الملك القدير، سجلت كلماتي"[4].

هذا وقد تميزت شريعة حمورابي بمميزات شهرته و أذاعت صيته هي:

- ❖ عنايته بالمشاكل المادية.
- ❖ تطور قانون الالتزامات و تقدمه خاصة بالنظر إلى قدم الحضارة التي جاء فيها.
- ❖ إيجاد قانون للتجار ينظم التجارة بقواعد تحكمها و تحسن سيرها على اعتبار أن بابل تميزت بالحركة التجارية.
- ❖ أحكام القواعد العقوبات التي تضمنتها دلت على أن التجريم والعقاب كان تحت إشراف الدولة بصفة عامة.
- ❖ تميز بطريقة تدوين، فالأسلوب موجز و المصطلحات الفنية مدهشة وذاتية.

وقد سادت شريعة حمورابي أكثر من ألف سنة ليس على بابل فحسب بل امتد إلى أشور ونينوى[5].

---

[4] عباس العبودي المرجع نفسه.

[5] بوسطلة شهرزاد،تقنين الفقه الأسلامي-مفهومه مشورعيته منهجه-بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة و القانون، نوقشت 2001 جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية – الجزائر. ص 21